السياسة التركية الجديدة تجاه العراق بعد 2017
(دراسة جيوبولتيكية)
م.م. سهير صلاح محمود تقي

Received: 27/10/2021 Accepted: 21/11/2021 Published: 2022

السياسة التركية الجديدة تجاه العراق بعد 2017
(دراسة جيوبولتيكية)
م.م. سهير صلاح محمود تقي

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد / الرصافة الأولى

مـستخلص البحث:

يتناول هذا البحث السياسة التركية الجديدة تجاه العراق بعد 2017 دراسة جيوبولتيكية , وذلك نتيجة للتغيرات التي طرأت على الوضع السياسي والأقتصادي والأمني في العراق بعد عام 2017 جعلت من العلاقات بين البلدين تأخذ منحنى أخر أكثر إيجاباً من السابق حاولت من خلالهُ تركيا تقوية العلاقات مع الحكومة المركزية في بغداد خصوصاً وأن من أهم الثوابت في السياسة التركية تجاه العراق هي عدم أقامة دولة كردية في شمال العراق فضلاً عن العلاقات الأقتصادية القوية التي تربط البلدين , اذ تأتي اهمية موضوع البحث لكونهُ يدرس دولتين متجاورتين تربطهما روابط مشتركة على كافة الأصعدة .

الكلمات المفتاحية : العراق ، السياسة التركية ، الجيوبولتيك ، قضية المياه ، سد اليسو ، مشروع الكاب (Gap) , المشاهد المستقبلية .

المقدمة:

سعت تركيا خلال القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين لكي تكون ذات أهمية أكبر في النظام الدولي ، وقد أثبتت ذاتها بأبتكارها لدبلوماسية القوة الناهضة والتي ارتكزت على تصور جديد لذاتها تبنتهُ النخبة الحاكمة وعملت على بلورة مفاهيم جديدة والتي كانت بمثابة أساس فكري قام علية سعيها لإبراز القوة ، إذ أرتبطت هذه الدبلوماسية بشكل كبير بظهور زعيم حامل مشروع سياسي طموح قادر على أبراز صورة لتركيا واثقة من نفسها ، تحاول أن تصبح لاعباً أساسياً يتمتع بالاستقلالية والقرار الحر على الساحة الدولية ، ومن أجل طموحاتها الإقليمية والعالمية تستخدم مفهومين التأريخ والعظمة الحضارية .وفق هذا التصور تحاول تركيا أن تحتل موقعاً متميزاً في الساحة الإقليمية والدولية مستندة على موقعها الجغرافي السياسي وثروتها المائية وقوتها العسكرية وفضلاً عن ذلك فهي تسعى دائماً نحو وصف نفسها بكونها دولة ديمقراطية وعلمانية في المنطقة بالتالي فأن ذلك يوفر لها أمكانية أن تكون جسراً بين العالمين الغربي والإسلامي .

فوفقاً لهذه السياسة يمكن القول بأن العلاقات العراقية التركية أتسمت بطبيعتها المتغيرة متأثرة بالإحداث السياسية التي تشهدها الساحة الدولية .

1. مشكلة البحث:-

أن مشكلة البحث تتمثل بالإجابة عن السؤال التالي :-

- ما سياسة تركيا تجاه العراق بعد عام 2017 .
- ما الآثار الناتجة عن هذه السياسة .

2. فرضية البحث :-

تقوم الدراسة على فرضية مفادها " أن هناك تغيرات طرأت على السياسة التركية تجاه العراق بعد 2017 والتحريرمن سيطرة داعش مما جعلها تأخذ منحى أخر جديد أكثر إيجاباً من السابق خصوصاً وأن العلاقات العراقية التركية كانت خلال الفترة السابقة متأرجحة وغير مستقرة .

3. حدود البحث :- وتشـــــمـــل

- **الحدود المكانية** :- وتتمثل بدراسة كل من العراق وتركيا .
- **الحدود الزمانية** :- وتمتد منذ عام 2017 وحتى عام 2019.

4. منهجية البحث :-

اعتمدت الدراسة على استخدام مناهج معتمدة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيك وهي (المنهج الإقليمي والمنهج التحليلي والمنهج التأريخي) .

5. أهداف البحث :-

أن هدف البحث هو الكشف عن السياسة التركية الجديدة تجاه العراق بعد عام 2017 وأهم الآثار الناتجة عن هذه السياسة .

6. أهمية البحث:- وتتمثل بـــ

1- تأتي أهمية الموضوع لكونه يدرس دولتين متجاورتين تربطهم عوامل عديدة مشتركه على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية .

2- أن التغيرات التي طرأت بعد عام 2017 جعلت من العلاقات بين البلدين تأخذ منحنى أخر أكثر إيجاباً من السابق حاولت من خلالهُ تركيا تقوية العلاقات مع الحكومة المركزية في بغداد خصوصاً وأن من أهم الثوابت في السياسة التركية تجاه العراق هي عدم أقامة دولة كردية في شمال العراق فضلاً عن العلاقات الأقتصادية القوية التي تربط البلدين .

المبحث الأول
تأريخ العلاقات العراقية التركية

حاولت تركيا القيام بدور مهم في منطقة الشرق الأوسط حيث أصبح هذا الدور واضحاً عندما أصبحت تركيا طرفاً في مشروع الدفاع المشترك عام 1950 وعضوا أيضاً في حلف الشمالي الأطلسي عام 1952 وكذلك مشروع الحزام الشمالي عام 1953 ثم عضوا في حلف بغداد عام 1955 ، وبسبب هذا الدور نظرت الأقطار العربية إلى تركيا بأن سياستها هذهِ تخدم الإستراتيجية الغربية في المنطقة العـربية ، إلا أن هناك بعض التغيرات في سياسة تركيا الخارجية التي طرأت عام 1965 نتيجة العزلة الدبلوماسية التركية في الأمم المتحدة عند بحث قضية قبرص ، إذ أدخلت هذهِ القضية تركيا في اختبار لحلفائها حيث اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً ضد تركيا ووقفت أيضاً ضد تركيا ورغبتها في العضوية الكاملة للسوق الأوربية المشتركة ، كل هذهِ العوامل جعلت تركيا تتبع سياسة جديدة تجاه الدول العربية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة خصوصاً وان العراق يلعب دوراً كبيراً في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية بشكل عام فضلاً عن ذلك فأن العراق يشترك مع تركيا في الحدود والمياه والنفط ، وكذلك الروابط الكبيرة التي تربط الشعبين العراقي والتركي والمتمثلة بالروابط الدينية والسياسية والاقتصادية ، إذ تطورت العلاقات العراقية التركية نهاية فترة الستينات بشكل كبير وتم أنشاء أنابيب للنفط والتي كان لها دور كبير في تنمية العلاقات بينهم في المجالين السياسي والاقتصادي إذ قدمت هذهِ الأنابيب لتركيا منافع اقتصادية كبيرة وكان هناك زيارات متبادلة بين الطرفين على مستويات عالية [1] . وخلال فترة السبعينات تصاعدت العلاقات ما بين البلدين بشكل هائل خصوصاً في المجال الاقتصادي والتجاري ، إذ تم عقد عدد كبير من الاتفاقيات عام 1976 تضمنت المجالات الزراعية والصناعية والنفط والاشغال العامة وكذلك الري والإسكان فضلاً عن ذلك فقد تم أنشاء لجنة مشتركة بين البلدين لحل كافة المعوقات التي تحول دون تنفيذ هذهِ الاتفاقيات عام 1978 ، وقد تم أيضاً عقد اتفاقية في مجال النقل البري والترانـزيت في بداية فترة الثمانينات إذ فتحت تركيا موانئها وطرقها لاستقبال البضائع المستوردة لصالح العراق وخلال تلك

الفترة بلغ حجم التبادل التجاري ما بين الطرفين حوالي (مليار و 300 مليون دولار) [2] . **ونتيجة للأحداث التي طرأت على العراق شهدت العلاقات العراقية التركية مواقف كثيرة من قبل الجانب التركي يمكن استعراضها فيما يلي :-**

أولا :- تركيا والحرب العراقية الإيرانية

كانت السياسة التركية خلال فترة الثمانينات قائمة على أساس العلاقات الثنائية بما ينسجم مع ظروف كل دولة تتعامل معها وفي الوقت نفسه هي حريصة على أن لا يمس تعاون تركيا مع الغرب ، فبالنسبة لموقف تركيا من الحرب العراقية الإيرانية فكانت تتبع سياسة الحياد لأنها ترتبط بعلاقات وثيقة مع إيران والعراق قبل الحرب وبعدها ، ونتيجة لهذه السياسة فقد دعت تركيا بشكل متكرر إلى إنهاء الحرب بين الطرفين والدعوة للسلم ، فضلاً عن ذلك فأنها صرحت في أكثر من مناسبة بأنها تبتعد عن أي خطوة قد تؤدي إلى استمرارية الحرب بين البلدين ، كما صرحت أيضاً بعدم دعمها لأي تدخل أجنبي .

ويمكن تحديد أهم الأسباب التي جعلت تركيا تتبع سياسة الحياد خلال هذهِ الفترة بالنقاط التالية :-

1. العامل الجغرافي : إذ إن لكل من العراق وإيران حصة مشتركة في الحدود مع تركيا فضلاً عن ذلك فأن هناك أقليات موجودة في العراق وإيران يتحدثون اللغة التركية مما جعلها تتبع سياسة الحياد .
2. إن نجاح جانب واحد على حساب الآخر في هذه الحرب سوف يغير من خارطة المنطقة بصورة عامة والتوازن السياسي فيها .
3. محاولة تركيا الحفاظ على طرقها المائية المؤدية إلى منطقة الخليج العربي ، إذ أن تركيا تستورد النفط العراقي والإيراني وذلك يحتم عليها الحفاظ على امداداتها النفطية لأن في حالة قطع الإمدادات النفطية العراقية والإيرانية عن تركيا فأن ذلك سوف يؤدي إلى ضعف كبير في مجالها التجاري .
4. أن الحرب العراقية الإيرانية تعد تهديد للحدود التركية في الجانب الشرقي لأن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار والقلق من إمكانية حصول اضطرابات من قبل الأكراد الموجودين في تركيا لذلك ما كان من قبل الأتراك إلا أنهم يلعبون دور الحياد والعمل على إنهاء الحرب بين الطرفين .
5. هناك سبب آخر والذي يمثل بأنه لاوجود لأي مشكلة سياسية بين تركيا والعراق وإيران في ذلك الوقت فهي لا ترجح كفة طرف على حساب الآخر .
6. هناك سبب مهم أيضاً لا يمكن تجاهله وهو أن سبب سياسة الحياد هو أنها لا تريد أن تتعارض مع السياسة الغربية تحت أي ظرف من الظروف ولكون القوى الغربية التزمت جانب الحياد في الحرب ما كان من الأتراك ألا أنهم يوافقونها بالرأي .

إذ أن سياسة الحياد هذهِ جعلت تركيا تستفاد من الحرب العراقية الإيرانية لأنها استمرت في تعاونها وعلاقاتها الاقتصادية مع كلا الجانبين [3] .

ثانياً :- تركيا والحرب الأمريكية على العراق عام 1991

شهدت السياسة التركية تجاه العراق تحولات كبيرة خلال فترة التسعينات إذ تدهورت العلاقات بشكل ملحوظ عند دخول العراق للكويت عام 1990 [4] .

إذ أن تركيا ومن اليوم الأول أدانت دخول العراق للكويت وقد أكدت تركيا موقفها من خلال بيان وزارتها الخارجية والذي تضمن (بأن تركيا لم تقبل بدخول العراق للكويت منطلقاً ذلك من مبادئ الأمم المتحدة وهي بذلك تؤيد قرار الأمم المتحدة لأن ذلك يعد بمثابة تهديد للسلوك الدولي بشكل عام) ، فضلاً عن ذلك فأن تركيا أكدت بأنها طبقت قرارات الأمم المتحدة وسوف تستمر بتطبيق جميع قراراتها في حالة اتخاذ قرار الحصار الجوي على العراق ، ونتيجة لصدور قرار 661 عام 1991 وإيقاف التعاملات التجارية مع العراق قامت تركيا ايضاً بحظر كامل على تجارة الترانزيت من والى

العراق ، ونتيجة لذلك فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتعويض تركيا بسبب توقف التبادل التجاري مع العراق ، كما ألغت الولايات المتحدة قرار الحظر العسكري على تركيا والذي فرض عليها نتيجة الأزمة القبرصية ، هذا وقد وافقت الولايات الأمريكية على منح تركيا مساعدات عسكرية [5] . وبذلك فأن تركيا شاركت في الحصار الاقتصادي على العراق وكان ذلك على حساب علاقتها مع العراق وسمحت الولايات المتحدة الأمريكية بأستخدام أراضيها [6] .

مما تسبب بضعف العلاقات بين الطرفين العراقي والتركي إذ فقدت تركيا شريكاً تجارياً فضلاً عن ذلك فقد تسببت هذهِ الحرب في تدفق اللاجئين العراقيين إلى الحدود التركية [7] .

وبعد انتهاء حرب 1991 سمحت تركيا للقوات الأجنبية الموجودة على أرضها بتشكيل بما يسمى بقوة المطرقة المتأهبة والتي تم تشكيلها لمساعدة أكراد العراق كما يدعون وإعطاء المعونات الإنسانية ، وقد استغلت تركيا بمساعدة الولايات المتحدة فراغ السلطة في شمال العراق خلال تلك الفترة وقامت بغزو الأراضي العراقية مستخدمة ذريعة مطاردة حزب العمال الكردستاني وكررت هذهِ العملية خلال عام 1994 وواصلت دخولها للأراضي العراقية حتى عام 1996 إذ طالبت تركيا بإنشاء منطقة عازلة في شمال العراق لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي ولكن الحكومة العراقية رفضت إنشاء هذه المنطقة واعتبرت ذلك تدخل في شؤونه الداخلية وانتهاك لسيادته واستمرت التدخلات التركية في المنطقة الشمالية من العراق لغاية الاحتلال الأمريكي عام 2003 [8] .

ثالثاً :- تركيا والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 شهدت السياسة الخارجية التركية تغيرات كبيرة حملت رؤية جديدة لمستقبل الدور التركي على المستوى الإقليمي والدولي فعندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتخطيط لأحتلال العراق عام 2003 تواصلت مع الحكومة التركية وتوقعوا أن تكون تركيا من أول المؤيدين لهذا القرار ، ولكن البرلمان التركي والذي يتضمن اغلبهُ نواب حزب العدالة والتنمية المعروف بتوجهاتهُ الإسلامية برئاسة رجب طيب أردوغان رفض المشاركة العسكرية في الحرب على العراق ، وقد جاء هذا الرفض بناءً على أمرين هما :

1. أن حكومة حزب العدالة والتنمية تسعى إلى تشكيل موقف عربي وإقليمي يمنع اللجوء لقرار الحرب .
2. ازدياد حجم المعارضة الشعبية في تركيا لقرار الحرب .

ومن جهة أخرى فأن تركيا كانت حريصة على أن لا تبقى معزولة عن قضايا المنطقة ونتيجة لذلك فقد انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية موقف الحكومة التركية الرافضة لخيار الحرب ، وعلى الرغم من أن الحكومة التركية لم تسمح بفتح جبهة شمالية في هذه الحرب إلا أنها ساهمت فيها لأنها سمحت للطائرات الأمريكية بإنشاء أكثر من (400) غارة جوية من سماء تركيا متجهة نحو العراق ، كما سمحت بمرور مركبات إلى شمال العراق لدعم القوات الأمريكية ، وعلى الرغم من كل هذه المساعدات المقدمة من قبل تركيا إلا أنها كانت متخوفة من هذهِ الحرب لأنها ترى بأنها تهدد مستقبل الأمن القومي التركي لكونها تخشى بأن يكون هناك استقلال للأكراد وبالتالي فأن حصول مثل هذا الشيء سيحفز الأكراد الموجودين في تركيا وباقي دول المنطقة للقيام بالشيء ذاته [9] .

لذلك اتجهت تركيا بعد انتهاء الحرب وأقامت مجلس للحكم في العراق لإقامة علاقات جديدة مع الحكومة العراقية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية واستمرار تدفق النفط إليها عبر كركوك ، فضلاً عن ذلك فقد شاركت تركيا بالعديد من المؤتمرات المتخصصة بالشأن العراقي وأكدت على ضرورة الحفاظ على الوحدة العراقية واستقرارها ومنع تسلل الإرهابيين إليها [10] .

وقد عملت تركيا على الاستفادة من مشاريع الأعمار في العراق للحصول على القدر الأكبر من الفوائد لنمو اقتصادها ، إذ انطلقت الشركات التركية للاستثمار في كافة القطاعات إذ بلغ حجم التبادل

التجاري عام 2011 ما يقارب (11) مليار دولار ، وهذا التقارب التدريجي أتخذ بعداً اكبر مع مرور الوقت وتم عقد (48) اتفاقاً بين الجانبين في مجالات الأمن والمياه والطاقة والنقل وأيضاً إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي والذي يجمع وزراء الخارجية والطاقة والتجارة والداخلية ثلاث مرات في السنة ورئيسي الوزراء مرتين في السنة [11] . **ومن خلال ماتقدم يمكن القول بأن السياسة التركية تجاه العراق مرت بتغيرات وتناقضات كثيرة منذ فترة التسعينات ولغاية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلا أنها أدركت فيما بعد ضرورة توطيد العلاقات مع العراق في كافة المجالات سواء كانت على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني لكونها تطمح إلى لعب دور كبير في المنطقة لاستعادة مجدها فلا يتم ذلك مع وجود كل هذه الخلافات مع دولة جاره لها ترتبط معها بروابط جغرافية عديدة .**

المبحث الثاني
العوامل الجغرافية المؤثرة في رسم العلاقات العراقية التركية

تؤثر في رسم العلاقات العراقية التركية عوامل جغرافية عديدة سواء كانت عوامل طبيعية أم بشرية ، يمكن إيجازها فيما يلي :-

أولا :-الموقع الجغرافي

تقع تركيا في قلب قارات العالم القديم (أسيا وأفريقيا وأوربا) ، وهذا الموقع أعطى تركيا القدرة على التفاعل بشكل حيوي في مجالها الإقليمي بحيث جعلها تتأثر وتؤثر بكافة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وحتى الثقافية والمحيطة بها ، ولكونها دولة قارية وبحرية في الوقت ذاته فأن ذلك يفسح المجال لها لتكوين تحالفات وعلاقات كثيرة ضمن مجالها الجغرافي فهي تسيطر على ممرات مائية ذات أهمية كبيرة تجعلها تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة [12] .

إذ تتواجد تركيا ضمن منطقة حيوية ومهمة تحدها المياه من ثلاث جهات , البحر الأسود من الشمال وبحر أيجة من الغرب والبحر المتوسط من الجنوب ، فضلاً عن ذلك فهي تسيطر على ممرين مائيين مهمين هما (مضيق البسفور) شمال تركيا و (مضيق الدردنيل) في الجزء الجنوبي الغربي لتركيا [13] . وأول الخطوات الإستراتيجية التي أتبعتها تركيا مع محيطها الإقليمي وهي سياسة حل المشاكل مع جميع دول جوارها الجغرافي ، لأنها ترى بأن هذه السياسة تشجع العلاقات الخارجية الثنائية المتعددة الإطراف ، فضلاً عن استخدام أرثها العثماني في المنطقة كل ذلك يمكن تركيا بأن تكون دولة ذات قوة إقليمية لايمكن الاستهانة بها [14] . ويتشارك العراق مع تركيا حدوداً يبلغ طولها (352)كم ونظراً لعامل الجوار الجغرافي هذا فقد أكتسبت العلاقات العراقية التركية أهمية بالغة لكون كلا الدولتين تسعى في الوقت الراهن إلى أن تكون العلاقات في أحسن صورها وتعزيز روابط الجوار لمصلحة الدولتين أولاً والمنطقة ثانياً [15]. فأن من أهم مبادئ السياسة التركية الجديدة هو(تصفير المشكلات مع دول الجوار) أي (صفر مشاكل) وتتضح نتائج هذا المبدأ عند مقارنة وضع تركيا الآن وماكانت علية قبل أربعة أو خمسة أعوام ، سنجد أن علاقاتها مع أغلب دول جوارها باتت أكثر ايجابية [16] . **ومن خلال هذا المبدأ يمكن القول بأن تركيا تطمح بإنشاء علاقات وطيدة مع العراق في كافة المجالات لكونها دولة جارة لها أولاً ولمصلحتها السياسية والاقتصادية والأمنية ثانياً . ينظر للخريطة رقم (1) .**

ثانياً :- العامل الأثني

تتكون تركيا من بنية أثنية متنوعة شبيهه بالعراق إذ إن (99%) من سكانها مسلمون و (1%) ديانات أخرى كاليهودية والمسيحية ، وتتوزع هذه الأقليات في مناطق متفرقة ، فضلاً عن ذلك يوجد في تركيا أعراق وقوميات متعددة إذ يشكل السكان الأتراك مايقارب (70% - 80%) أما الأكراد

فيشكلون مايقارب (20%) وكذلك الازازيون (2-3%) والعرب (2%) والشركس (0,5%) والجورجيون (0،5%) بالإضافة إلى وجود أقليات أخرى لاتشكل نسبة كبيرة ، بالنسبة لتركيا فأن بعض هذهِ الأقليات تشكل تهديداً للأمن القومي التركي وعلى وجه التحديد الأقلية الكردية كانت ولازالت تهدد أستقرار وتوازن المجتمع التركي ووحدة أراضيها ، إذ تعد من أكبر المشكلات الداخلية التي تشغل بال الحكومة التركية فمنذ فترة الثمانينات تعاني تركيا من ظهور الحركة الكردية المسلحة المنتشرة في الأجزاء الجنوبية الشرقية فيها ذات الأغلبية الكردية والتي تشهد

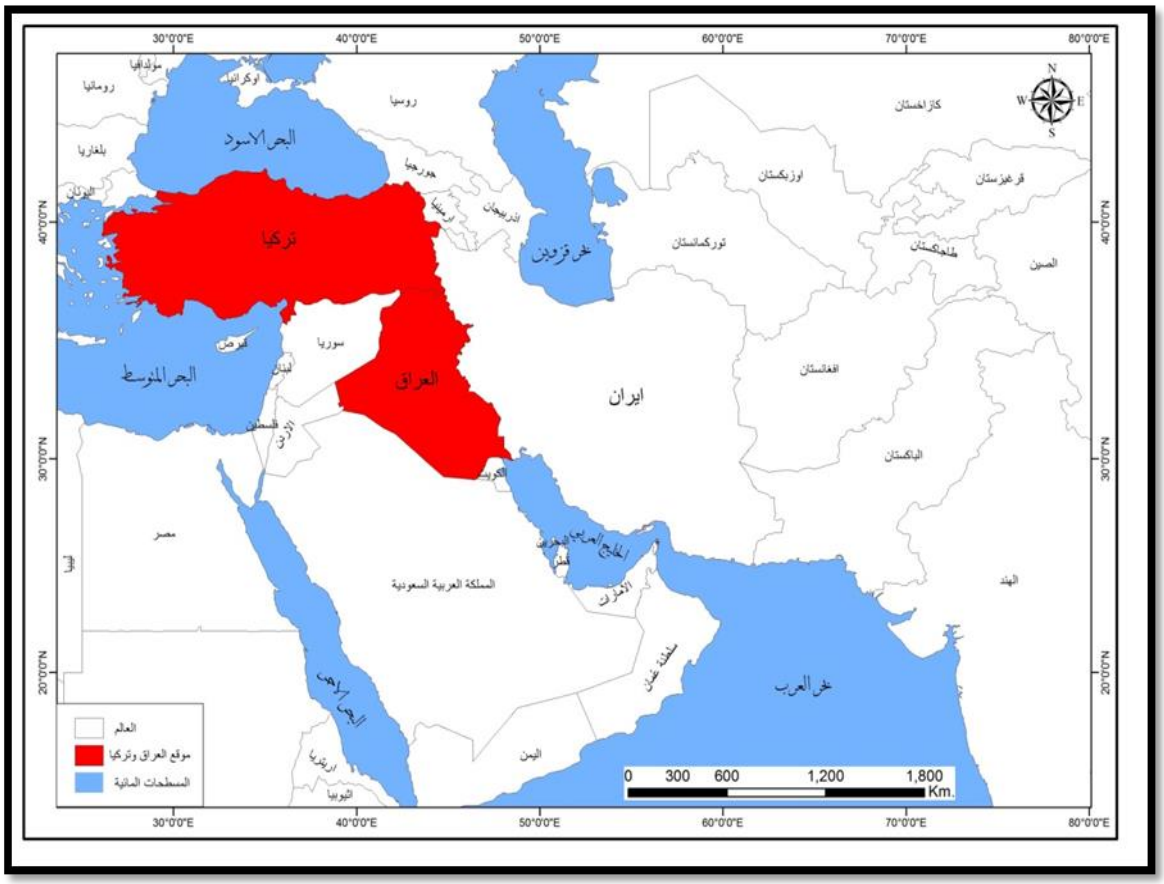

عمليات عسكرية لحزب العمال الكردستاني[17] .

خريطة رقم (1)

الموقع الجغرافي للعراق وتركيا

المصدر /من عمل الباحثة بالاعتماد على : أطلس العراق والوطن العربي والعالم ، دار الاعرجي للنشر والطباعة ، بغداد ، 2013 ، ص3 .

ونظراً لانتشار حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والذي وجد أرضاً خصبة له على الأراضي العراقية ، فأن مايحكم علاقة تركيا مع العراق بشأن هذهِ المسألة هو وجوب حماية الديموغرافيا السياسية في العراق للعرب والأكراد والتركمان على حد سواء [18] .

وبناءً على كون العراق وتركيا يشتركان بوجود أقليات متداخلة فيما بينهم فأن تركيا تسعى دائماً إلى منع أقامة دولة كردية في شمال العراق لأن ذلك الأمر أن حدث فهو يشكل تهديداً لأمنها واستقرارها القومي لأنه يحفز الأكراد الموجودين في الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا والقريبة

من شمال العراق إلى إقامة دولة لهم أيضاً وبذالك فأن هذا التداخل الأثني يشكل ميزة ايجابية وسلبية في الوقت نفسه في علاقة تركيا مع العراق .

ثالثاً :- العامل الاقتصادي

يحتل التعاون الاقتصادي نصيباً كبيراً في سياسة تركيا الخارجية إذ تحتل تركيا اليوم المرتبة (16) من بين أقوى اقتصاديات العالم ، فضلاً عن ذلك فهي تمتلك قاعدة صناعية قوية تساهم في بناء قاعدتها الاقتصادية ، إذ أن سياسة تركيا اليوم تتركز على مسألة تنمية اقتصادها المتبادل مع دول المنطقة ومن ضمن إستراتيجية الحكومة التركية البحث على أسواق جديدة تدعم اقتصادها [19] .

ولأنها تدرك أهمية العامل الاقتصادي ودورهُ الكبير في العلاقات الدولية ولاسيما بعد أن أصبحت قوة الدولية اليوم تقاس على ما تمتلكهُ من مكانه سوّقية إلى جانب إمكانياتها التكنولوجية فقد توجهت تركيا لتعزيز قوتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها التالية :-

1. تنمية وتعزيز قدرات اقتصادها عن طريق الاستفادة من موقعها الإستراتيجي الذي يربط الشرق الأوسط بالعالم الغربي لكونهُ يمثل جسراً يربط بين الطرفين .
2. الوصول إلى قمة الهرم الاقتصادي للمنطقة ويكون ذلك في أطار سوق مشتركة تجمع الدول العربية إلى جانب كل من إيران وباكستان ودول آسيا الوسطى ، إذ تسعى سياسة (رجب طيب اردوغان) أن يكون اقتصاد تركيا من بين أقوى عشرة اقتصاديات على مستوى دول العالم حتى نهاية عام 2023 [20] .

وبالنسبة لعلاقة تركيا مع العراق فأن العلاقات الاقتصادية تشكل عاملاً أساسياً ومهماً في العلاقات القائمة بين البلدين ، وتزود هذه العلاقات تركيا مليارات الدولارات سنوياً وبالمقابل فأن العراق يستفاد من البضائع التجارية والصناعية التركية ، **ينظر للجدول رقم (1)** ، وقد تعرضت العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى تراجع ملحوظ بعد العدوان الثلاثيني على العراق فقد تضررت تركيا نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وتكبدت خسائر اقتصادية كبيرة تقدر بمليارات الدولارات ، وبعد تلك الفترة بدأت تركيا بزيادة تعاملها التجاري مع العراق وتنشيط التعاون الاقتصادي بينهما والرجوع بمستوى التعاون الأقتصادي الى ما كان عليه قبل الحرب على العراق وتوالت الزيارات بين كبار المسؤولين من قبل الطرفين والتي كانت تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما [21] .

وقد تم توقيع اتفاقية تعاون مابين الطرفين عام 2009 والتي تضمنت أعادة تدشين خط أنبوب النفط العراقي التركي الذي يمتد من حقول كركوك إلى زاخو مروراً بالأراضي التركية حتى ميناء جيهان التركي الذي يطل على البحر المتوسط إذ أن ذلك سيعود بمنافع كبيرة لكلا الجانبين فهو يؤمن لتركيا رسوم الترانزيت من جهة والحصول على النفط الخام والذي يصل إلى تركيا بسهولة ويسر وبأرخص الأسعار من جهة أخرى ، أما بالنسبة للعراق فأنه يؤمن إيصال النفط العراقي إلى أهم بحر في العالم بشكل مضمون دون التفكير بتصديره من منافذ أخرى ذات أهمية أقل من المنفذ التركي [22] .

ومن خلال ذلك يتضح بأن العامل الاقتصادي هو الأساس للانفتاح التركي على العراق لكونهُ مصدراً هائلاً للطاقة ولاسيما وأن تركيا لاتمتلك مصادر كبيرة من الطاقة ، فضلاً عن ذلك فأن الموقع الجغرافي للعراق القريب من تركيا يجعلهُ سوقاً استهلاكياً كبيراً يوفر فرص استثمار للشركات التركية وخصوصاً وأن تركيا تطمح للاستثمار في قطاع الصناعة النفطية وتسعى بشكل كبير إلى زيادة حصتها المالية من نقل النفط العراقي عبر أراضيها إلى الأسواق العالمية لكي تتمكن من تحقيق مكاسب أكبر ضمن هذا المجال [23] .

جدول رقم (1)
حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا من (2012-2019)

السنة	ألف / الحجم
2012	13,940,931
2013	16,740,926
2014	14,901,958
2015	12,914,387
2016	11,050,016
2017	13,186,894
2018	13,077,748
2019	15,800,475

المصدر: حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا خلال سبع سنوات ، 2020/2/17 ، على الموقع الالكتروني : www.alsumaria.tv

يتضح من الجدول اعلاه بأن حجم التبادل التجاري بين البلدين اخذ بالتراجع خلال فترة احتلال داعش ولكنهُ سرعان ما بدأ بالأرتفاع خلال عام 2017 واستمر على هذا النحو بعد استقرار الأوضاع في العراق , خصوصاً وأن تركيا تسعى الى زيادة التعاملات التجارية مع العراق لكونهُ شريكاً تجارياً مهماً يزودها بمليارات الدولارات بشكل سنوي .

رابعاً :- القضايا المشتركة :- وتتمثل بـ

1- قضية المياه

تختلط التوجهات السياسية مع الاقتصادية عند الحديث عن مسألة المياه فعندما يتم البحث عن المشكلات الناتجة بشأن المياه سنجد بأن العامل السياسي موجوداً في هذهِ القضية [24] .

فعند حديثنا عن حوض دجلة والفرات يمكن القول بأنه من أهم الأحواض المائية الموجودة في المنطقة وهذهِ الأهمية هي أحد مسببات الخلاف بين الدول المتشاركة فيه ، إذ تسعى تركيا إلى استغلال هذهِ الثروة المائية الكبيرة لتأمين مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب باقي دول الحوض [25] .

إذ تأتي تركيا على رأس خمس دول في منطقة الشرق الأوسط لا تعاني من نقص في المياه إذ تتوفر فيها (26) حوض مائي إذ تنساب أنهارها في جميع الاتجاهات الشرق والغرب والجنوب والشمال وفيها أكثر من (120) بحيرة طبيعية و (579) بحيرة صناعية ، وتقدر إجمالي مواردها المائية حوالي (240) مليار متر مكعب في السنة ، أما بالنسبة للعراق فتقدر موارده' المائية المتجددة ما يقارب (77) مليار متر مكعب في السنة منها (74) مليار متر مكعب مياه سطحية وما يقارب (3,2) مليار متر مكعب مياه جوفية [26] . إذ يعتمد العراق بشكل كامل على الوارد المائي القادم من الأراضي التركية وأن أي تغيير في هذه الكميات المائية يؤثر سلباً على الواقع الزراعي والصناعي في العراق ، فضلاً عن ذلك فأن مساحات التصحر سوف تزداد وهي مشكلة يعاني منها العراق بشكل كبير ، إذ أن (80%) من المياه السطحية في العراق تأتي من تركيا وهي نسبة كبيرة ، أي إن العراق يعاني من ما يسمى بـــ (التبعية في الموارد المائية) وهذهِ المسألة تحددها دول المنبع وهي تركيا إذ بدأت مشكلة المياه بشكل كبير عند أنشاء تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول ما يسمى بـــ (الغاب GAP) والذي بدأت بتنفيذه عام 1981 [27] . وهو يعد من أكبر وأهم مشاريع تركيا والذي يلعب دور سياسي واقتصادي في منطقة الشرق الأوسط فهو مشروع متكامل يتكون من (13) مشروع (7) منها

على حوض نهر الفرات و(6) على حوض نهر دجلة ويشمل كل مشروع من هذهِ المشاريع على سد أو أكثر إلى جانب عدد من قنوات الري **ينظر للخريطة رقم (2)** .

خارطة رقم (2)

مشروع الكاب (GAP) في حوض نهر دجلة

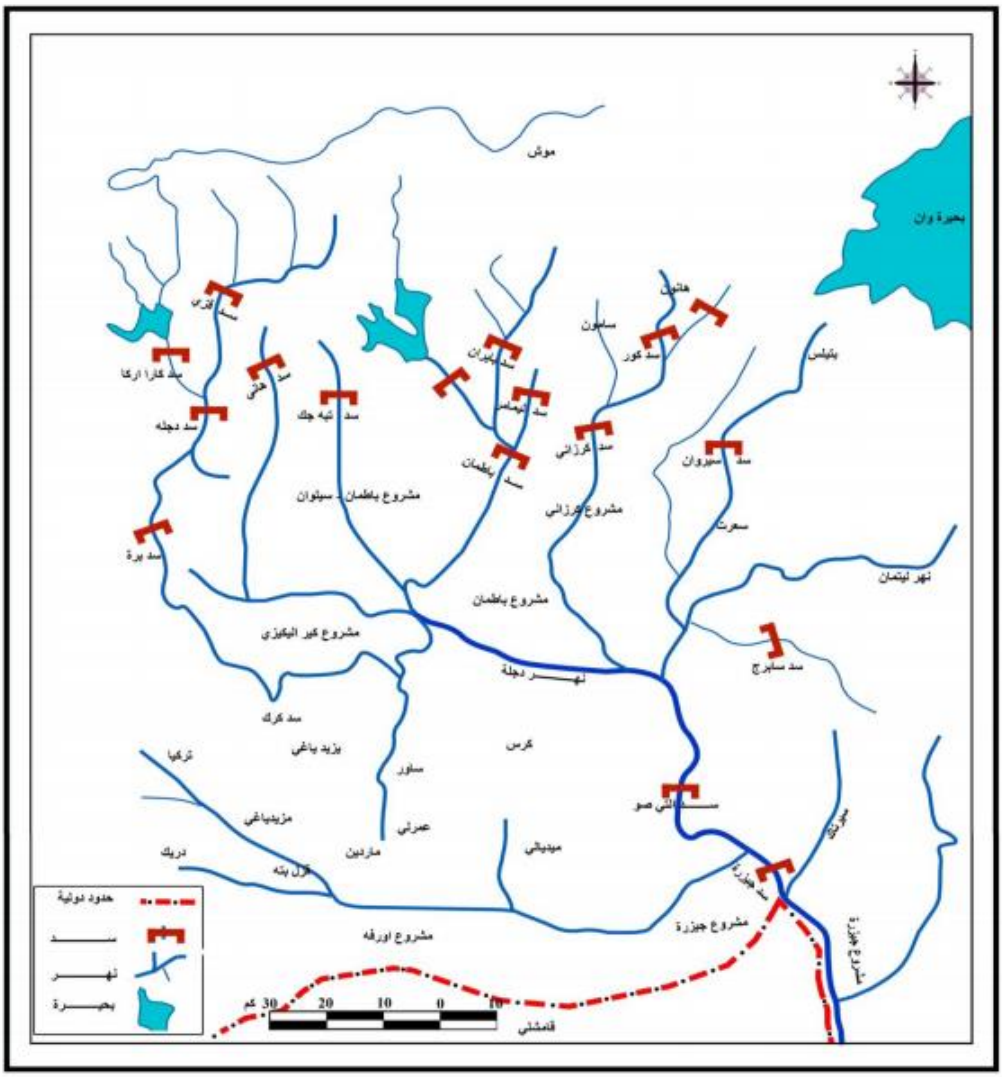

المصدر :- فاضل حسن كطافة الياسري ، متغير المياه في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار (سوريا وتركيا) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد (1) ، المجلد (14) ، 2016 ، ص 100 .

إذ أن هذا المشروع يجعل تركيا متحكمة بالأمن المائي الغذائي في المنطقة ويمكنها بأن تستخدمها كورقة ضغط لتحقيق مطالبها ويمكنها أيضاً من مبادلة المياه مع النفط ، فهذا المشروع أدى إلى انخفاض في الوارد المائي في العراق حيث أكدت التقارير الخاصة بالعراق بأن معدل مياه نهري دجلة والفرات ستنخفض بمقدار الثلث مع حلول عام (2030) وبالتالي فأن ذلك سوف يسبب أزمة حادة في المياه وبشكل خاص بعد أكمال أنشاء سد اليسو على نهر دجلة إذ أن الوارد المائي العراقي سينخفض بمعدل (9,7) مليار متر مكعب بعد أن كان الوارد المائي لنهر دجلة عند الحدود مايقارب (20,093)

مليار متر مكعب في السنة الأمر الذي سيؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية في العراق نتيجة لانخفاض منسوب المياه ، **ينظر للخريطة رقم (3)** ، فضلاً عن ذلك فقد تم أنشاء عدد كبير من السدود والمتمثلة بـ (سد كيبان وسد قره قاية وسد أتاتورك ونفق أورفة فضلاً عن مشروع السلام) ، لذلك فأن أنشاء مثل هذهِ السدود والمشاريع من دون التشاور مع العراق هو مخالف للقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار لأنه يهدد الحياة الاقتصادية في العراق [28] .

خريطة رقم (3)
سد اليسو التركي

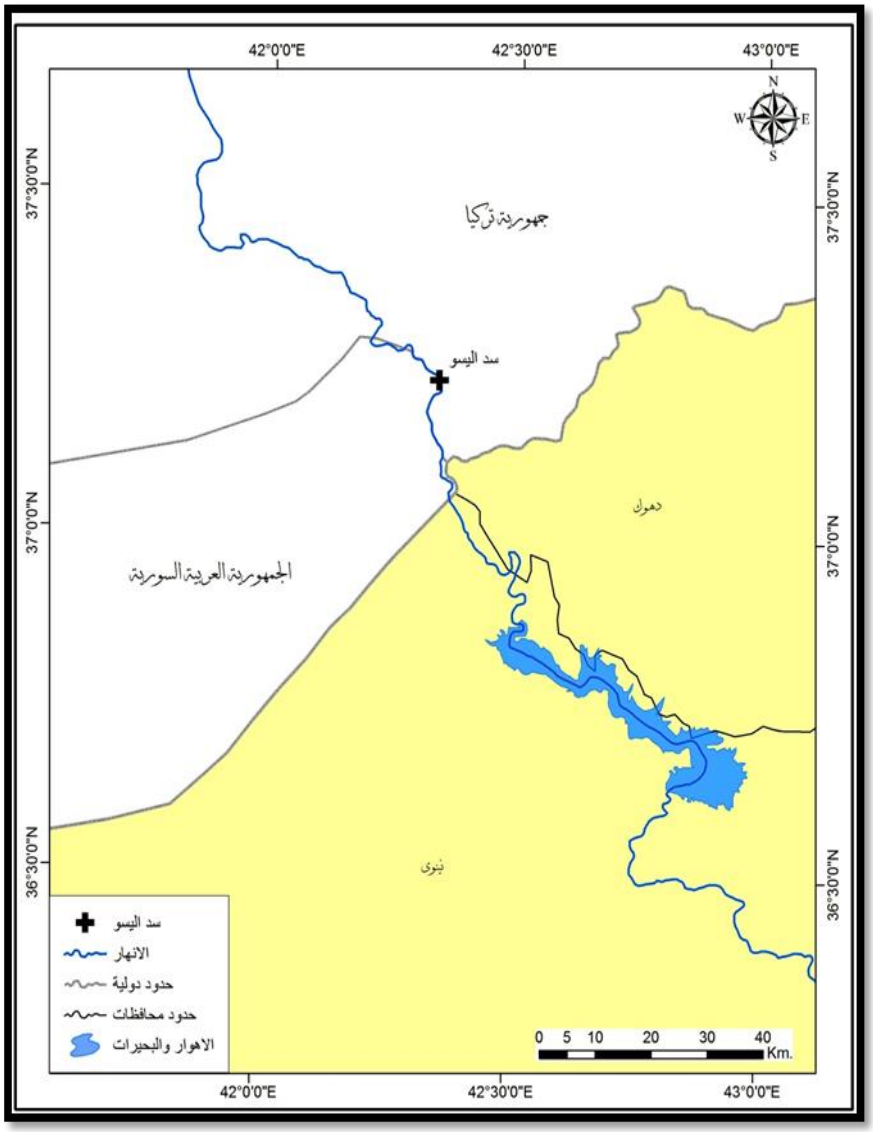

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على : نوار جليل هاشم ، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد أنشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (359) ،2009 ، ص32 .

ويمكن القول أن هناك عدة أسباب وراء إنشاء تركيا لمشاريعها المائية على نهري دجلة والفرات وتتمثل بـــــ :-

أ. عدم اعتراف تركيا بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات فحسب وجهة نظر تركيا أنهما نهران عابران للحدود وليسوا نهرين دوليين .

ب. أن تركيا ترفض مبدأ تقسيم المياه مع شركائها في حوضي دجلة والفرات فهي تطرح مايسمى بـــــ (مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه) ويقوم على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والقيام بدراسات للتربة في كل من العراق وسوريا والهدف منها هو تحديد أنواع المحاصيل التي يمكن زراعتها وفق لهذه التربة وعلى أساس ذلك يتم تحديد كمية المياه المطلوبة .

ج. ترى تركيا بأن حوضي دجلة والفرات هما حوضاً واحداً في الأصل وان نهر الفرات ليس ألا رافداً لشط العرب حيث أنه يلتقي مع دجلة ومن خلال ذلك ترى تركيا بأن من حقها استثمار مياه هذا الرافد داخل أراضيها .

د. تزعم تركيا بأنهُ لاوجود لقانون متكامل يخص المياه الدولية فهي ترفض بأن تتقاسم مياه نهر الفرات مع العراق وسوريا كما جاء في اتفاقية عام 1997 لكون هذهِ الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ ولاوجود لأي ممارسة دولية موحدة حول استخدامات هذهِ المياه ويعود ذلك للخصائص المختلفة لكل المجاري المائية العابرة للحدود .

ه. أن تركيا لاتعترف بوجود الحق المكتسب للعراق وسوريا في نهري دجلة والفرات لكونها ترى بأن هذا المبدأ غير معترف بهِ وغير معمول بهِ دولياً .

أما فيما يلخص الموقف العراقي فأن العراق سيتعامل مع هذهِ المسألة وفقاً لمبادئ القانون الدولي ويأخذ بمبدأ حسن الجوار والحقوق التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات حيث أننا يمكن تلخيص الموقف العراقي بشأن هذه القضية كالتالي :-

أ. اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضين منفصلين كل حوض قائم بذاتهُ وهذا ماتؤكده الظروف الجغرافية لكل حوض فلكل منهما حوضهُ ومسارهُ ومنطقتهُ المختلفة عن الحوض الآخر .

ب. يؤكد العراق على الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات ولا وجود أي إثبات قانوني حول تسميتهما بأنهار عابرة للحدود ، وبذلك يكون مياه النهري مياه مشتركة بين كل من تركيا والعراق وسوريا كونهما نهرين دوليين , وخلاف ذلك سيكون انتهاك للقانون الدولي والأعراف القانونية .

ج. يرى العراق بخصوص مايسمى بـــ (مبدأ الأستخدام الأمثل للمياه) بأنه يعني المحافظة على المورد المائي وترشيد استخدامهُ والتخطيط الدقيق لاستخدامه والأنتفاع منه وتحسين جميع وسائل وطرق الري وليس كما ترى تركيا بأنه يعني تحديد نوعية التربة ونوعية المحاصيل وعلى أساسه يتم تحديد كميات المياه المطلوبة [29] .

ويمكن تحديد أهم الانعكاسات السلبية للمشاريع فيما يلي :-

أ. انخفاض كمية الوارد المائي التي حدثت نتيجة أنشاء المشاريع التركية ستؤدي إلى صعوبة تشغيل السدود العراقية .

ب. أن هذهِ المشاريع ستؤدي إلى توسيع مساحة المناطق الجافة وبالتالي فأن ذلك سيكون له انعكاسات اجتماعية كبيرة على المراكز الحضرية وتحديداً في المناطق نهر الفرات .

ج. أن انخفاض الوارد المائي سيؤثر سلباً على الأراضي الزراعية ، إذ أن انخفاض كل مليار متر مكعب سيؤدي إلى خروج (260) ألف دونم من الأراضي المزروعة .

د. أن الكميات المتفاوتة وغير المستقرة التي تمررها تركيا تبعاً لحاجتها لإنتاج الطاقة الكهربائية سيؤدي إلى حدوث مشكلات بالنسبة للزراعة المروية لأن الكميات غير منتظمة في كافة المواسم [30] .

إذ تحاول تركيا من خلال سياستها المائية تحقيق مكاسب اقتصادية خصوصاً لمناطقها الجنوبية ذات المستوى المعيشي المتدني مقارنةً بباقي مناطق تركيا ، فهي تستخدم ورقة المياه للضغط على العراق للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية فهي تعمل على مقايضة الماء بالنفط وتعتبرها سلعتين إستراتيجيتين على الرغم من كون النفط سلعة ناضبة والماء سلعة متجددة ، ولكون العراق لايمتلك بدائل متاحة لعدم قدرته على التخلي عن أهم مورد في الحياة فأن ذلك يفرض على العراق تطوير علاقتهُ مع تركيا ونفس الوضع بالنسبة لتركيا فهي أيضاً تسعى إلى تطوير علاقتها مع العراق لحاجتها الماسة لمصدر الطاقة فالمصلحة المتبادلة بين الطرفين تفرض عليهما التفاهم والوصول إلى حلول ترضي جميع الإطراف بشأن هذه المسألة [31] .

2- القضية الكردية

تحتل القومية الكردية المرتبة الثانية بعد القومية التركية في تركيا إذ أن عدد سكان أكراد تركيا يفوق عدد سكان أكراد العراق وإيران ، ويتركز الأكراد في تركيا في الأقسام الشرقية والوسطى والجنوبية الشرقية وتعاني هذه المناطق من حالة عدم استقرار بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في هذه المناطق إذ تضم قوميات واديان ومذاهب مختلفة مما دفع ذلك إلى ظهور تنظيمات وحركات انفصالية تدعوا إلى الانفصال عن تركيا ولاسيما بين صفوف الأكراد [32] .

فإذا نظرنا إلى المنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها الأكراد وتحديداً في تركيا والعراق وإيران سيكون من السهل علينا فهم مدى أهمية القضية الكردية في التوازنات الإقليمية والدولية فهذهِ المنطقة تعد من أهم ساحات المرور في الشرق الأوسط وهذا الذي يجعلها ساحة للتنافس الإقليمي والدولي [33] .

ويمكن القول بأن الحركة الكردية استطاعت أثبات وجودها في تركيا من خلال تأسيس حزب العمال الكردستاني وكان ذلك في بداية السبعينات بزعامة عبدالله اوجلان الذي طرح فكرة أنشاء دولة كردية تقوم على حدود كل من تركيا والعراق وإيران وأرمينيا [34] .

وقد كان لقرار الحكم الذاتي الذي حصل عليه أكراد العراق عام 1970 أثره في أقامة الحركات الكردية إذ نشطت تلك الحركات وطالبت بالحقوق نفسها في تركيا ، فقد شكل هذا الموضوع تهديداً لتركيا لكونهُ شجع الأكراد للمطالبة بالحقوق ذاتها [35] .

مما دفع ذلك تركيا إلى عقد عدد من الاتفاقيات مع العراق للحد من نشاط (PKK) وذلك عن طريق الحوار مع دول الجوار فقد تم عقد اتفاقية عام 1984 وسميت بـــ (اتفاقية المطاردة الساخنة) والتي تضمنت الاتفاق على مكافحة كافة العناصر الانفصالية المخربة انطلاقاً من علاقات التعاون والصداقة بين الدولتين ولضمان استقرار حدودها المشتركة فضلاً عن ذلك فقد تم الاتفاق على التنسيق وتبادل المعلومات التي تضمن أمن واستقرار المناطق الحدودية ، فقد وجد العراق في ذلك الاتفاق ضماناً مهماً لحدود الشمالية خصوصاً وان تركيا تؤكد على عودة السلطـــة في المناطق الشمـالية لـلعراق لـــكونه يـحقق الاستقـرار في مناطق الحدود العراقية التركية [36] .

ونتيجة لإحداث حرب 1991 على العراق والفراغ الأمني في الأقسام الشمالية بسبب عدم وجود السلطة الشرعية العراقية أدى ذلك إلى خلخلة الأوضاع الأمنية في جنوب شرق تركيا مما جعلها تتبنى الخيار العسكري لحسم هذه القضية سواء كان ذلك على شكل عمليات داخل أراضيهاأو عمليات عسكرية في شمال العراق فقد قامت القوات التركية بحملة عسكرية 1995 في شمال العراق لمطاردة حزب العمال الكردستاني نتيجة لذلك طالب العراق من تركيا بسحب كافة القوات الموجودة لأن ذلك خرق لأمن وسيادة الأراضي العراقية مما دفع عدد من الشخصيات السياسية التركية إلى فتح الحوار مع العراق والعمل على إنهاء ما يسمى بـــ (قوات المطرقة) في تركيا [37] .

واستمرت العلاقات العراقية التركية بالتوتر بشأن القضية الكردية وذلك لاستمرار تركيا بعملياتها العسكرية في شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني واستمرت المخاوف التركية حتى بعد احتلال العراق عام 2003 نتيجة ما خلفهُ هذا الاحتلال من فراغ امني واضطراب الأوضاع الداخلية في العراق كل ذلك يجعل المخاوف التركية تتجدد ، وبذلك يمكن القول بأن القضية الكردية تعد من أهم الأسس التي تستند عليها سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق فهي الآن لا تستطيع اتخاذ إي قرار بشأن التدخل العسكري التركي في شمال العراق كما كان الوضع في السابق خصوصاً وأن مثل هذا التصرف يتعارض مع انضمامها إلى الاتحاد الأوربي لكونهُ يرفض اي تدخل عسكري تركي في شمال العراق كما أن ردود الأفعال داخل تركيا ترفض القيام بهذهِ العمليات [38] .

فضلاً عن ذلك فأن تركيا الآن تسعى إلى توحيد كافة المواقف الإقليمية بشأن هذهِ القضية وتحديداً مع العراق وإيران وسوريا من أجل الخروج بموقف موحد يدعم وحدة الأراضي العراقية ويرفض تقسيم العراق لان حدوث عكس ذلك سينعكس سلباً على تركيا ويشجع أكرادها على إقامة دولة مستقلة قائمة بذاتها [39] .

3- قضية كركوك والموصل

نستطيع القول بأن الأطماع التركية بشان كركوك والموصل ظهرت بشكل بارز بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 إذ قامت تركيا بحملات دعائية كبيرة مستغلة الأوضاع في العراق خلال تلك الفترة محاولة استعادة كركوك والموصل لأنها ماتزال ترى بأنهما جزء من أراضيها على الرغم من وجود معاهدة عام 1926 بين كل من تركيا وبريطانيا والعراق والتي صححت الخلاف بشأن هاتين المحافظتين واعترفت بالحدود الحالية للعراق وبكونهما جزء من الأراضي العراقية ، إذ أن توجهات تركيا نحو هاتين المحافظتين واعترفت بالحدود الحالية للعراق وبكونهما جزء من الأراضي العراقية ، أذ أن توجهات تركيا نحو هاتين المحافظتين بالتحديد مرتبط بالمخزون النفطي الكبير الموجود في كركوك والموصل [40] . فضلاً عن ذلك فأن قضية كركوك مرتبطة ارتباط تام مع وجود الأقلية التركمانية فيها مما جعلها واحدة من أهم المشكلات التي تهدد مسار العلاقات بين العراق وتركيا ولكون كركوك تمتلك موقع مهم وموارد طبيعية كثيرة وتداخل القوميات العربية والكردية والتركمانية فيها زاد من تعقيد هذهِ القضية خصوصاً وأن أكراد العراق يعتبرون كركوك جزء مهم من إقليم كردستان لكونها امتداد جغرافي لتواجد الأكراد في حين أن تركيا ترفض ذلك وبشدة لأنها ترى في حال سيطر الأكراد على كركوك سوف يزيد من قوتهم السياسية وقدراتهم الاقتصادية بالتالي سوف تزداد مطالبهم بشأن الانفصال عن العراق وإقامة دولة كردية مستقلة وهذا ما يزيد من قوة حزب العمال الكردستاني الموجود في تركيا ويطالبون أيضاً بالانفصال لنفس السبب [41] .

إذ يمكن تحديد أهم المحددات التي تحكم السياسة التركية بشأن قضية كركوك بما يلي :-

أ. وجود روابط تاريخية قوية بين تركمان تركيا والعراق إذ ترى تركيا ضرورة المحافظة عليها وعدم التدخل بالوضع الديموغرافي للمنطقة.

ب. أهمية كركوك لتركيا تتمثل بأنها تحتوي على نسبه كبيرة من النفط العراقي تقدر بحوالي (40%) من مجموع احتياطي النفط العراقي فضلاً عن أن ما يقارب (50%) من النفط العراقي يصدر عن طريق كركوك .

ج. من خلال كركوك تتمكن من ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني ومهاجمتهم والتقليل من أنتشار الأكراد في المحافظة ومحاولاتهم المستمرة لضمها لإقليم كردستان [42] .

لذلك تعد هذهِ القضية احد أهم محددات السياسة التركية تجاه العراق أذ انها تحرص على عدم تدخل الأكراد فيها لكونها قضية تخص الأمن القومي التركي ووجوب التعامل مع الحكومة المركزية وليس لحكومة الإقليم أي حق في التدخل .

المبحث الثالث
المشاهد المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق

أولاً :- سياسة تركيا الجديدة تجاه العراق بعد 2017

لقد أثبتت عدد كبير من الدراسات المعاصرة أن إي تهديد للعراق هو تهديد لأمن المنطقة بأكملها بسبب تداعيات وعواقب ظهور هذهِ الأزمات فظهور جماعات وعناصر متطرفة تنتهج العنف والعمل المسلح لتحقيق أهدافها في المنطقة ككل يُحمل دول الجوار الجغرافي للعراق مسؤولية كبيرة للتعامل بجدية مع الواقع الأمني المفروض على المنطقة ، وهنا لابد من التحكم بكافة التطورات السياسية لكي لاتخرج عن النطاق الأمني وتبقى في حدود السيطرة ، حيث تظهر في هذا الوقت المواقف السياسية والدبلوماسية من قبل كافة الدول التي تربطها مصالح مشتركة مع العراق على أقل تقدير والالتزام بقواعد العلاقات المتوازنة للحيلولة دون وقوع التضارب وعدم الاستقرار السياسي والأمني والذي يؤثر بشكل كبير على مستقبل علاقات دول المنطقة خلال المرحلة الراهنة [43] .

وقبل الخوض في الحديث عن سياسة تركيا تجاه العراق بعد تحرير الموصل عام 2017 لابد من التعرف على موقف تركيا من أزمة عام 2014 ودخول داعش فقد شهد العراق بعد عام 2014 تغيرات كبيرة وعدم استقرار سياسي وامني، إذ مر العراق بحقبة تعد من أصعب الحقب التي مرت عليه في تاريخهُ المعاصر تمثلت بأحتلال (داعش) لبعض محافظات العراق ومن ثم قتل وتهجير جزء كبير من الشعب العراقي على يد تنظيم داعش فهذهِ الأزمة هي من أشد الأزمات التي مرت على العراق على الصعيد الأمني ،فتمكنت هذه العصابات من احتلال مدينة الموصل والسيطرة على مبنى محافظة نينوى والمطار ، إذ أصبح العراق ساحة معركة والشعب العراقي هو الضحية سواء مدنيين أو عسكريين ألا أن العراق واجه هذه الأزمة بشكل لافت عجزت عنه الكثير من الدول بل رفضت أيضاً إرسال قواتها للقتال في العراق رغم مطالبات الحكومة العراقية بذلك ومع ذلك واجه العراق هذا الاحتلال بقدرات عسكرية وشعبية ومنعَ تقدمهُ إلى مناطق أخرى ولا سيما بغداد العاصمة ، أما بالنسبة للتحالف الدولي وبعد مطالبة الحكومة العراقية قدم المساعدة لمحاربة هذا التنظيم وتنوعت المساعدات التي حصل عليها العراق بين مساعدات اقتصادية وعسكرية واستشارات في مختلف الأمور التي تخص الجانب العسكري من قبل مستشارين دوليين [44] . أما بالنسبة للدور التركي خلال تلك الأزمة وعلى الرغم من تطور العلاقات العراقية التركية بعد فترة الاحتلال الأمريكي والتغيرات التي شهدتها سياسة البلدين ألا أن هذا التطور في العلاقات الثنائية تعرض لانتكاسة على أثر توغل الجيش التركي في شمال العراق في عام 2015 إذ عبر الجيش التركي الحدود العراقية وادخل عدد من الدبابات تقدر بحوالي (25) دبابة يرافقها عدد من الجنود يتراوح عددهم بين (150 إلى 350) متجهين نحو معسكر بعشيقة شمال مركز مدينة الموصل ، إذ أكد الموقف الرسمي للحكومة التركية على أن هذا التحرك هو جزء من خطة مشتركة للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش في الموصل ، ومع ذلك فأن موافقة الحكومة العراقية على هذا التوغل العسكري التركي هو شرط أساسي لكي يكسب الشرعية الدولية المطلوبة في ظل هذهِ الظروف حتى وان كان ضمن جهود التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش وبذلك فمثل هذا الموقف من الناحية القانونية يُعد خرق لسيادة الحكومة العراقية وموقف تركيا في هذهِ المسألة ضعيف لعدم وجود أي أطار قانوني رسمي يشرع وجود هذهِ

القوات وقد جاء هذا التوغل فـــي مرحلة حساسة جداً مــر بهــا العراق مما دفع الحكومة التركية تبرير هذا التوغل بالنقاط التالية :-

1. الحكومة التركية بدأت تحركها هذا من أجل القضاء على تنظيم داعش ومساعدة الحكومة العراقية لمواجهة هذهِ الأزمة .
2. ترى تركيا بأن دخول قواتها إلى الأراضي العراقية جاء لدعم قوات التحالف الدولي الذي تشكل لمحاربة هذا التنظيم .
3. صرحت تركيا بأن تحرك قواتها كان هدفهُ التعاون المشترك لتدريب أكثر من (5آلاف) عنصر عراقي فضلاً عن تقديم كافة أنواع المعدات العسكرية للحكومة العراقية .
4. تسعى تركيا إلى تأطير وجودها العسكري ضمن اتفاق رسمي وشرعي لغرض اتخاذ مايلزم من إجراءات سواء كان زيادة أو تقليص عدد العناصر العسكرية .
5. تحاول تركيا حماية أفراد قواتها الخاصة في معسكر التدريب الموجود قــرب ناحية بعشيقة .

فقد برزت المخاوف التركية خلال تلك الأزمة من استمرار تنظيم داعش في التوسع والوصول إلى الحدود التركية وماقد يترتب علية من مخاطر على الأمن الداخلي والاجتماعي لتركيا ، فعدم الاستقرار السياسي في العراق وانتشار مقاتلي حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية المحاذية للحدود التركية ومشاركتهم لقوات البيشمركة الكردية والقتال ضد تنظيم داعش الأمر الذي قد يوسع الرقعة الجغرافية التي تقع تحت سيطرة الأكراد سواء من حزب العمال الكردستاني أوإقليم كردستان العراق ، مما قد يمهد هذا الانتشار إلى توغل أوسع خصوصاً وان السياسة التركية تجاه العراق لاتزال تتمحور حول التخوف من المشروع الكردي في العراق وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على تركيا ، لذلك يعمل هذا التدخل على إضعاف النفوذ الاقتصادي والسياسي للقوى الكردية في العراق وتشتيت التمركز الديموغرافي لها [45] .

بالمقابل فأن الموقف العراقي خلال تلك الفترة وبعد تحرير الموصل عام 2017 تجاه كافة الدول الإقليمية ومن ضمنها تركيا كان موقفاً متوازناً في ظل التحديات الخطيرة الراهنة التي يعيشها العراق ولاسيما مرحلة مابعد النصر مما جعله يتوجه نحو فتح آفاق جديدة وزيارات متبادلة مع الــجانب التــركي واستــطاع العراق أن يقوي عــلاقاتهُ مع دول المنطقة عــموماً وتركيا بشكل خاص [46] .

خصوصاً بعد أن أعلن وزير خارجية تركيا (مولود جاويش اوغلو) تخصيص (5) مليار دولار لإعادة أعمار العراق على شكل تسهيلات وقروض [47] .

فمن خلال تلك السياسة يتضح بأن تركيا تسعى إلى زيادة حضورها في العراق لضمان تحقيق أهدافها وامتلاكها لأدوات تكفل لها منافسة الوجود الإيراني إقليمياً ، إذأن تركيا اليوم تطمح إلى زيادة تعاونها مع العراق في كافة المجالات والتركيز على أهم القضايا المشتــركة لها مع العراق وزيادة التعاون الاقتصادي مع الجانب العراقي [48] .

ثانياً :- السيناريوهات المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق

تكتسب العلاقات العراقية التركية أهمية خاصة كونها نابعة من طبيعة التداخل بالمصالح المشتركة والترابط الجغرافي فيما بينهم ، ومن اجل إعطاء صورة عن مستقبل العلاقات بين الدولتين توجب علينا تحديد ثلاثة مشاهد هي :-

1- مشهد التصاعد (التطور) في العلاقات العراقية التركية

نتيجة للتطورات التي طرأت على المنطقة بشكل عام والتفاعلات الجارية بين القوى الأساسية في النظام الإقليمي ونتيجة للدور المحوري الذي يحتلهُ العراق بكافه أشكالهُ وعلاقاتهُ ومدى تأثيره بدول الجوار وخاصةً تركيا فأنهُ يحتل مكانة مهمة في سلم أولويات الإستراتيجية التركية خلال المرحلة

الراهنة وبعدها المستقبلي أيضاً ، إذ أن التطورات التي يشهدها العراق وماتحتويه من ملفات معقدة تعد عاملاً مهماً في إحداث التحول في طريقة تعامل الحكومة التركية مع القوى الإقليمية والدولية ، إذ أن هذهِ التحولات تعد مؤشراً على أن الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة عموماً والعراق بشكل خاص بدأت تصاغ من جديد وفقاً للمعطيات الجديدة ، إذ يستند التوجه التركي الذي يحاكي مكانة وموقع العراق إلى عدة مقومات رئيسية هدفها تحقيق التوازن في العلاقات والمصالح بالدرجة الأولى والتعامل مع العراق بالاستناد على نتائج هذه المصالح ، وعلى هذا الأساس اتسمت السياسة التركية تجاه العراق بالانفتاح على عدة مستويات لتشمل كافة الجوانب التي تمكن تركيا من تحقيق المكاسب من خلال علاقتها مع العراق ، أما بالنسبة للعراق فهو يسعى نحو الانفتاح على دول الجوار والتي تعد تركيا في مقدمتها لما لها أهمية ومكانة في الشأن العراقي فكل معطيات الواقع تشير إلى وجود تـوجه نحـو تطوير العلاقات بـين العراق وتركيا [49] .

ويمكن تعزيز هذا المشهد بالاستناد على المعطيات التالية :-

أ. تعد القضية الكردية واحدة من الثوابت المهمة في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق فتركيا ترفض إقامة أي دولة مستقلة للأكراد سواء في العراق أو سوريا أو ايران لأنها تخشى من قيام أكراد تركيا بالتصرف نفسه والسعي لتحقيق الانفصال أو على الأقل أقامة حكم ذاتي مادام مثل هذا الوضع أصبح أمر واقع في شمال العراق فهي تعارض حتى منح أكراد العراق حكماً ذاتياً لأنهُ قد يعمل لاحقاً على استقلالها بشكل كامل [50] ، وانسجاماً مع تلك الرؤية التركية وللحفاظ على أمنها القومي فقد وقفت موقف متشدد ورافض للاستفتاء الذي أجرتهُ حكومة إقليم كردستان للانفصال عن العراق في أيلول 2017 وكانت احد المواقف المهمة والداعمة للحكومة العراقية وكانت واحدة من ضمن الأسباب التي أدت إلى تراجع الإقليم عن الاستفتاء إذأنها اتبعت أسلوب المقاطعة مع الإقليم لإحباط قرار الانفصال وهذا دليل قوي على قوة المصالح المشتركة بين البلدين , كما أن تركيا ترفض أيضاً وجود أي قوات داخل الأراضي العراقية والتي من شأنها تهدد الأمن القومي التركي وتتمثل هذهِ القوات بحزب العمال الكردستاني والذي تتهمهُ تركيا بالوقوف وراء الكثير من الهجمات الإرهابية التي ضربت عدد من المدن التركية مؤخراً بعد تحرير الموصل [51] .

ب. الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية فتركيا ترفض تقسيم العراق لأنهُ سيفتح باباً لتقسيم كل الدول المجاورة لهُ وبما فيها تركيا وهذا فيما يخص موقفها من إقامة دولة كردية في شمال العراق وكذلك موقفها من الدعوات التي تؤيد أقامة إقليم الوسط والجنوب ، إذ أن تركيا تفضل بقاء العراق موحداً لان ذلك سيكون وسيلة لاحتواء أي تهديدات يمكن أن تتعرض لها في حالة حصول أي تقسيم في الأراضي العراقية خصوصاً وان لتركيا تعـاملات اقتصـادية كثيـرة مع كـافة أنـحاء الـعـراق سواء في مجال التجارة أو الاستثمار [52] .

ج. يعد العامل الاقتصادي احد أهم العوامل المساعدة على تطوير العلاقات العراقية التركية إذ تتسم هذه العلاقات بالتوسع المطرد في جميع القطاعات الاقتصادية ، إذ تحتل الاستثمارات التركية مايقارب (75% إلى 80%) من بين الاستثمارات الأجنبية في العراق في مجال البنى التحتية أما بالنسبة للتجارة فأن العراق يعد أكبر سوق مستهلك للبضائع التركية ، كما وأن تركيا تعتمد على المصادر الخارجية في تجهيز (95%) من احتياجاتها من الغاز الطبيعي ممايجعل ذلك عامل قوة لتعميق العلاقات مع العراق فضلاً عن التعاون الـواسع بين الطرفين في المجال النفطي [53] .

د. زيادة التنسيق بين البلدين في أطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش والتنسيق الأمني المشترك للقضاء على كافة العوامل التي تهدد استقرار المنطقة [54] . **فهذا يوضح بأن الملف الأمني سيكون حاضراً في معظم مسارات العلاقة بين العراق وتركيا فما شهده العراق من تطورات أمنية كثيرة**

وخصوصاً في مرحلة مواجهة تنظيم داعش له أثر كبير على الأمن القومي التركي مما يتطلب ذلك زيادة التنسيق المشترك لبقاء الوضع الأمني مستقراً لكلا الطرفين ، كل هذهِ المعطيات تحفز العلاقات العراقية التركية نحو التطوير .

2- مشهد (التراجع) في العلاقات العراقية التركية

من خلال هذا المشهد فإننا نفترض تعقد وتدهور العلاقات العراقية التركية نتيجة لوجود عدة معطيات تسبب هذا التراجع وأهمها :-

أ. قضية المياه :- إذ تعد هذهِ القضية من بين القضايا المهمة التي قد تؤدي إلى حدوث تراجع في العلاقات مابين البلدين خصوصاً مع تزايد الاحتياجات المحلية للمياه في العراق واستمرار تركيا بأتباع سياستها المائية التقشفية والتي تهدف إلى مقارنة الماء بالنفط وتحديد كمية الوارد المائي بشكل لايتناسب مع حاجة العراق للري والصناعة والشرب ، إذ إن سياسة تركيا المائية قد تكون مدخلاً لحدوث صراع بينها وبين العراق خصوصاً مع استمرارها في أنشاء سدوداً إضافية في ظل أزمة المياه العالمية والتي تعانى منها أغلب دول العالم نتيجة ارتفاع درجات الحرارة والاستهلاك والمتزايدة للمياه والناتج من التوسع الديموغرافي والصناعي [55] .

ب. قضية كركوك والموصل :- كما ذكرنا سابقاً بأن هذهِ القضية من بين القضايا الخلافية التي يمكن أن تهدد مسار العلاقات العراقية والتركية إذ إن تركيا قلقة بشأن هذهِ القضية فهي ترى في حالة سيطرة الأكراد على كركوك وضمها للإقليم سيزيد من قوة الأكراد السياسية وقدراتهم الاقتصادية وبالتالي تزداد مطالبهم بالانفصال عن العراق والذي سينعكس سلباً على تركيا وأمنها القومي [56] .

والحال نفسه للموصل فكانت ولا تزال تحضى بأهمية كبيرة لدى الأتراك ، أما بالنسبة لموقف العراق فهو واضح منذ بداية جذور هذه الأزمة إذ انه يحذر من القيام بأي خطوة من شأنها المساس بحدود هاتين المحافظتين [57] .

ج. القضية الكردية :- تعد القضية الكردية واحدة من أكثر المشكلات الداخلية تهديداً لأمن وتوازن الدولة التركية فكما ذكرنا سابقاً بأن مخاوف تركيا تتمثل بإقامة دولة كردية وبالتالي فأن مثل هذا الأمر قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات وعدم استقرار داخلي في تركيا فقد أصبح العراق بسبب تركيبتهُ العرقية امتداداً للأمن القومي التركي ونتيجة لذلك احتفظت تركيا بقواعد عسكرية لها في شمال العراق [58] .

فمن خلال هذا المشهد نفترض بأن في حالة حدوث إي تدخل عسكري تركي داخل الأراضي العراقية من دون اطلاع الحكومة العراقية بذلك سيؤدي إلى اتخاذها مجموعة من الإجراءات الحازمة لمواجهة أي خرق للسيادة العراقية وقد يكون من بينها قطع العلاقات الدبلوماسية ومن الممكن التوجه نحو المواجهات العسكرية أيضاً (59) . **ومن خلال هذه المعطيات المذكورة من الممكن أن تتجه العلاقات بين الدولتين نحو التراجع نتيجة لوجود بعض القضايا الخلافية العالقة بينهما وإمكانية تحفيزها تبعاً لما تشهدهُ السياسة التركية نحو العراق من تغيرات .**

3- مشهد (إستمرارية) التعاون في العلاقات العراقية التركية

تحكم العلاقات العراقية التركية عدد من المحددات الدافعة نحو توثيق التعاون بينهما واستمرارها بالشكل الذي هو علية الآن، إذ أن أغلب هذهِ الدوافع منطلقة من العوامل التاريخية التي تقتضي بتعزيز العلاقات الثنائية بحكم الجوار الجغرافي والحاجة الجيوبولتيكية لكلا الدولتين للأخرى فتركيا تمثل بوابة العراق نحو أوربا والبحر المتوسط والممر الرئيسي والأقصر لتصدير النفط باتجاه الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فأن هذا العامل مهم جداً في تخطيط السياسة الخارجية العراقية نحو تركيا ، فضلاً عن ذلك فأن أغلب مصادر المياه في العراق تأتي من الأراضي التركية

مما يدفع العراق إلى التوجه نحو توثيق العلاقات واستمرارها بالتعاون المتبادل ، وكذلك الحال بالنسبة للجانب التركي فالعراق يمثل بوابة تركيا نحو الخليج العربي ودول شرق أسيا ، فضلاً عن الجوار الجغرافي والتداخل المجتمعي بينهما والذي يعد الأخطر بالنسبة لتركيا والمتمثل بالوجود الكردي في كلا البلدين ورغبة تركيا في إبقاء العراق موحداً ومستقراً لمنع قيام دولة كردية جنوب تركيا تهدد أمن تركيا القومي ، فضلاً عن التعاون الواسع بين البلدين في مجال التجارة والاستثمار [60] .

كل المعطيات المذكورة تدفع الجانبين نحو استمرارية التعاون المتبادل واحتمالية استمرارية تحقيق هذا المشهد وارده لوجود رغبة لدى الطرفين في التعاون لحل القضايا العالقة وبناء جسور التعاون ومحاولة تركيا التضييق على إقليم كردستان هذا على الجانب السياسي أما الجانب الاقتصادي فهو عامل فاعل في استمرارية التعاون لحاجة كلاً منهما للآخر ومحاولة الطرفين التقليل من حجم الخسائر المترتبة في حالة تم قطع العلاقات أوتوجهها نحو التراجع .

النتائج :-

1. ان السياسة التركية تجاه العراق مرت بتغيرات وتناقضات عديدة خلال المراحل التأريخية الطويلة الأ انها ادركت فيما بعد بضرورة توطيد العلاقات مع العراق في المجلات كافة لكونها تطمح الى لعب دور كبير في المنطقة .
2. ان تركيا تطمح الى انشاء علاقات وطيدة مع العراق على كافة المجالات لكونها دولة جارة لها اولاً وتلبيةً لمصالحها السياسية والأقتصادية والأمنية ثانياً .
3. تحاول تركيا استخدام قضية المياه لتحقيق مكاسب سياسية وأقتصادية فهي تسعى نحو مقايضة المياه بالنفط وهذا ما يجعلها تمتلك ورقة ضغط على العراق للحصول على مكاسب اكبر .
4. أن وجود اقليات متداخلة فيما بين الجانبين والمتمثل بالأكراد فأن ذلك يدفع تركيا الى منع اقامة دولة كردية في شمال العراق لكونهُ يشكل تهديداً لأمنها وأستقرارها القومي لكونهُ يحفز الأكراد الموجودين في الأجزاء الجنوبية الشرقية منها الى المطالبة بأقامة دولة لهم .
5. اخذت التعاملات على المستوى الأقتصادي بالتراجع خلال فترة احتلال داعش ولكن سرعان ما أخذ بالأرتفاع خلال عام 2017 بعد استقرار الوضع الأمني في العراق .
6. تشير المعطيات نحو استمرارية التعاون المشترك مابين الطرفين لحل القضايا العالقة وبناء جسور التعاون لحاجة كل منهما للأخر .

التوصيات :-

1. ان التغيير هو سمة من سمات السياسات الخارجية لكل الدول , لكن يجب ان يصب هذا التحول في النهج السياسي التركي في صالح الطرفين لكونهُ يحقق مكاسب اكثر وان تأخذ بنظر الأعتبار المصالح المشتركة مابين البلدين .
2. بالنسبة للقضية الكردية يجب التنسيق المشترك بين البلدين من اجل الوصول اللى حل يخدم مصلحة الطرفين خصوصاً وانها تشكل تهديد للأمن القومي التركي مما يحتم على تركيا التنسيق مع الحكومة المركزية في بغداد .
3. لحل مشكلة المياه في العراق ضرورة اتباع استراتيجية لتنمية المصادرالمائية والتي تتمثل بـ (اعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي والأهتمام بأستخدام المياه الجوفية وأستثمار مياه الأمطار) من اجل التقليل من امكانية حدوث ازمة مائية بسبب زيادة الطلب على المياه الأمر الذي يجعل من هذهِ المسألة ورقة ضغط تستخدمها تركيا تجاه العراق .

قائمـــة الهوامش والمراجع

1- احمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2016 ، ص (9-10) .
2- عزيز جبر شيال ، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد (1) ، المجلد (5) ، 2012 ، ص42 .
3- احمد نوري النعيمي ، مصدر سابق ، ص (45،53،54،64) .
4- جنى جبور ، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة ، ترجمة : جان جبور ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2019 , ص146 .
5- احمد نوري النعيمي ، مصدر سابق ، ص (113-115-116) .
6- احمد نوري النعيمي ، المصدر نفسه ، ص11 .
7- جنى جبور ، مصدر سابق ، ص146 .
8- عزيز جبر شيال ، مصدر سابق ، ص (44-45) .
9- ارواء فخري عبد اللطيف ،السياسة التركية تجاه العراق وتأثيرهُ في الأمن الوطني ، مجلة السياسية والدولية ، العدد (26-27) ، 2015 ، ص (414-415) .
10- عزيز جبر شيال ، مصدر سابق ، ص50 .
11- جنى جبور ، مصدر سابق ، ص (148-149-150) .
12- علي حسين باكير ، تركيا الدولة والمجتمع ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2009 ، ص2 .
13- يسرى مهدي صالح ، الأبعاد الإستراتيجية للدور التركي في خارطة توازنات القوى الدولية والإقليمية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (57) ، 2019 ، ص.118
14- وحيد أنعام الكاكائي ، الموقع الجيوستراتيجي لتركيا وأهميتهُ للإتحاد الأوربي ، دار المجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2016 ، ص251 .
15- جنى جبور ، مصدر سابق ، ص (144-150) .
16- احمد داوود اوغلو , العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط3 , بيروت ، لبنان ، 2014 ، ص612 .
17- يسرى مهدي صالح ، مصدر سابق ، ص (118-119) .
18- احمد داوود اوغلو ، مصدر سابق ، ص621 .
19- مروان عوني كامل واحمد مشعان نجم ، الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد (11) ، 2017 ، ص 247 .
20- عمار مرعي الحسن ، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003 ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، بغداد ، العراق ، 2014 ، ص24 .
21- رواء زكي يونس الطويل ، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 211 .
22- رواء زكي يونس الطويل ، المصدر نفسه ، ص (270-283) .
23- عمار مرعي الحسن ، مصدر سابق ، ص145 .
24- ابتهال محمد رضا داوود ، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية ، مجلة دراسات دولية ، العدد (69) ، 2017 ،ص92 .

25- صبحي فاروق صبحي ، سياسة تركيا المائية حيال العراق وأثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (13) ، المجلد (4) ، 2015 ، ص505 .
26- رشيد سعدون محمد ووسام وهيب مهدي ، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الوارد المائي العراقي ، مجلة الآداب ، العدد (125) ، 2018 ، ص (285-286) .
27- صبحي فاروق صبحي ، مصدر سابق ، ص(505-506-508) .
28- عبد المنعم هادي علي ، سد اليسو وتأثيرهُ على الوارد المائي الداخل للعراق ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد (32) ، 2017 ، ص (453-457).
29 - منى حسين عبيد ، العلاقات العراقية التركية وأثرها في أستقرار العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد (60) ، 2015 ، ص (98-99) .
30- ابتهال محمد رضا داوود ، مصدر سابق ، ص 100 .
31- صبحي فاروق صبحي ، مصدر سابق ، ص (512-519) .
32- احمد نوري النعيمي ، مصدر سابق ، ص (211-212) .
33- احمد داوود اوغلو ، مصدر سابق ، ص 474 .
34- احمد نوري النعيمي ، مصدر سابق ، ص (229-230) .
35- منى حسين عبيد، مصدر سابق ، ص 94 .
36- احمد نوري النعيمي ، مصدر سابق ، ص (230-231-240) .
37- احمد نوري النعيمي ، المصدر نفسه ، ص (351-352) .
38- ارواء فخري عبد اللطيف ، مصدر سابق ، ص 413 .
39- عمار مرعي الحسن ، مصدر سابق ، ص78 .
40- عزيز جبر شيال ،مصدر سابق ، ص (46،47) .
41-منى حسين عبيد ، مصدر سابق ، ص (106، 107) .
42- سطام حسين علوان ، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد (51) ، 2012 ، ص 74 .
43- بسمة خليل نامق واحمد عدنان كاظم ، تحديات ضبط محاور العلاقات الإقليمية المستقبلية في الشرق الأوسط العراق نموذجاً لمرحلة مابعد النصر ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (57) ,2019 ، ص54 .
44-علي طارق الزبيدي ، دور الحكومة العراقية والتعاون الدولي في أدارة الأزمات الأمنية ، مجلة الدنانير ، العدد (13) ، 2018 ، ص (649-650) .
45- عادل عبد الحمزة ثجيل وإيلاف راجح ، دوافع وأهداف التوغل التركي وأثرهُ في خيارات العلاقات العراقية التركية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (43-44) ، 2016، ص(249-253) .
46- بسمة خليل نامق واحمد عدنان كاظم ، مصدر سابق ، ص92 .
47- علي طارق الزبيدي ، مصدر سابق ، ص659 .
48-شيماء معروف فرحان ، خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (57) ، 2017 ، ص19 .
49- حيدر علي حسين ، العراق في الإستراتيجية التركية ، مجلة دراسات دولية ، العدد (60) ، 2015 ، ص (155-157) .
50- شيماء معروف فرحان ، مصدر سابق ، ص12 .

51- سداد مولود سبع ، محددات العلاقات العراقية التركية بعد 2003 ، مجلة دراسات دولية ، العدد (71) ، 2017 ، ص (41-42) .
52- شيماء معروف فرحان ، مصدر سابق ، ص11 .
53- عادل عبد الحمزة ثجيل وإيلاف راجح ، مصدر سابق ، ص (265-266) .
54- سداد مولود سبع ، مصدر سابق ، ص 42 .
55- صبحي فاروق صبحي ، مصدر سابق ، ص (514-520) .
56- منى حسين عبيد ، مصدر سابق ، ص 107 .
57-عزيز جبر شيال ، مصدر سابق ، ص 47 .
58- عمار مرعي الحسن ، مصدر سابق ، ص (147-148) .
59- عادل عبد الحمزة ثجيل وإيلاف راجح ، مصدر سابق ، ص262 .
60- سداد مولود سبع ، مصدر سابق ، ص (42-43) .

قائمة المصادر

1. داوود ، ابتهال محمد رضا ، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية ، مجلة دراسات دولية ، العدد (69) ، 2017 .
2. اوغلو ، احمد داوود , العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط3 , بيروت ، لبنان ، 2014 .
3. النعيمي ، احمد نوري ، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2016 .
4. عبد اللطيف ، ارواء فخري ، السياسة التركية تجاه العراق وتأثيرهُ في الأمن الوطني ، مجلة السياسية والدولية ، العدد (26-27) ، 2015 .
5. نامق ، بسمة خليل واحمد عدنان كاظم ، تحديات ضبط محاور العلاقات الإقليمية المستقبلية في الشرق الأوسط العراق نموذجاً لمرحلة مابعد النصر ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (57) ,2019 .
6. جبور ، جنى ، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة ، ترجمة : جان جبور ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2019 .
7. حسين ، حيدر علي ، العراق في الإستراتيجية التركية ، مجلة دراسات دولية ، العدد (60) ، 2015 .
8. محمد ، رشيد سعدون ووسام وهيب مهدي ، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الوارد المائي العراقي ، مجلة الآداب ، العدد (125) ، 2018 .
9. الطويل ، رواء زكي يونس ، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2011 .
10. سبع ، سداد مولود ، محددات العلاقات العراقية التركية بعد 2003 ، مجلة دراسات دولية ، العدد (71) ، 2017 .
11. علوان ، سطام حسين ، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد (51) ، 2012 .
12. فرحان ، شيماء معروف ، خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (57) ، 2017 .
13. صبحي ، صبحي فاروق ، سياسة تركيا المائية حيال العراق وأثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (13) ، المجلد (4) ، 2015 .

14. ثجيل ، عادل عبد الحمزة وإيلاف راجح ، دوافع وأهداف التوغل التركي وأثرهُ في خيارات العلاقات العراقية التركية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (43-44) ، 2016 .
15. علي ، عبد المنعم هادي ، سد اليسو وتأثيرهُ على الوارد المائي الداخل للعراق ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد (32) ، 2017.
16. شيال ، عزيز جبر ، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد (1) ، المجلد (5) ، 2012 .
17. باكير ، علي حسين ، تركيا الدولة والمجتمع ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2009 .
18. الزبيدي ، علي طارق ، دور الحكومة العراقية والتعاون الدولي في أدارة الأزمات الأمنية ، مجلة الدنانير ، العدد (13) ، 2018 .
19. الحسن ، عمار مرعي ، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003 ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، بغداد ، العراق ، 2014 .
20. كامل ، مروان عوني واحمد مشعان نجم ، الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد (11) ، 2017 .
21. عبيد ، منى حسين ، العلاقات العراقية التركية وأثرها في أستقرار العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد (60) ، 2015 .
22. الكاكائي ، وحيد أنعام ، الموقع الجيوستراتيجي لتركيا وأهميتهُ للإتحاد الأوربي ، دار المجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2016 .
23. صالح ، يسرى مهدي ، الأبعاد الإستراتيجية للدور التركي في خارطة توازنات القوى الدولية والإقليمية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (57) ، 2019 .

Sources

1. Daoud, Ibtihal Muhammad Reda, The Water Problem in Iraq in the Light of Turkish Water Projects, International Studies Journal, No. (69), 2017.
2. Oglu, Ahmed Daoud, Strategic Depth (Turkey's position and role in the international arena), translated by Muhammad Jaber Thalji and Tariq Abdul Jalil, Arab House of Science Publishers, 3rd edition, Beirut, Lebanon, 2014.
3. Al-Nuaimi, Ahmed Nouri, Iraqi-Turkish Relations, Reality and the Future, Zahran House for Publishing and Distribution, 1st Edition, Amman, Jordan, 2016.
4. Abdel-Latif, Arwa Fakhri, Turkish Policy towards Iraq and its Impact on National Security, Al-Siyasah wa Al-International Journal, No. (26-27), 2015.
5. Namiq, Basma Khalil and Ahmed Adnan Kazem, Challenges of Controlling the Axes of Future Regional Relations in the Middle East, Iraq as a Model for the Post-Victory Phase, Journal of Political Science, No. 57, 2019.
6. Jabbour, Jana, Turkey: The Diplomacy of the Rising Power, translated by: Jan Jabbour, Arab Center for Research and Policy Studies, 1st Edition, Beirut, Lebanon, 2019.

7. Hussein, Haider Ali, Iraq in Turkish Strategy, Journal of International Studies, No. (60), 2015.
8. Muhammad, Rashid Saadoun, Wissam Wahib Mahdi, Turkish water policy and its impact on the Iraqi water resource, Al-Adab magazine, No. (125), 2018.
9. Al-Taweel, Rawa Zaki Younes, The Turkish Economy and the Future Dimensions of Iraqi-Turkish Relations, Zahran House for Publishing and Distribution, 1st Edition, Amman, Jordan, 2011.
10. Sabaa, Sadad Mouloud, Determinants of Iraqi-Turkish Relations after 2003, Journal of International Studies, Issue (71), 2017.
11. Alwan, Sattam Hussein, The Justice and Development Party's Foreign Policy Orientations towards Iraq, Journal of International Studies, No. 51, 2012.
12. Farhan, Shaima Maarouf, Turkey's options towards Iraq after the liberation of Mosul, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, No. (57), 2017.
13. Sobhi, Sobhi Farouk, Turkey's water policy towards Iraq and its impact on the development of bilateral relations, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, No. 13, Volume (4), 2015.
14. Thajeel, Adel Abdel Hamza and Elaf Rajeh, The Motives and Objectives of the Turkish Incursion and Its Impact on the Choices of Iraqi-Turkish Relations, Political Issues Journal, Issue (43-44), 2016.
15. Ali, Abdel Moneim Hadi, Ilisu Dam and its effect on the water resource entering Iraq, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, No. 32, 2017.
16. Sheyal, Aziz Jabr, Iraqi-Turkish Relations: Reality and the Future, Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Issue (1), Volume (5), 2012.
17. Bakir, Ali Hussein, Turkey: State and Society, Al Jazeera Center for Studies, 2009.
18. Al-Zubaidi, Ali Tariq, The Role of the Iraqi Government and International Cooperation in Managing Security Crises, Al-Danair Magazine, Issue (13), 2018.
19. Al-Hassan, Ammar Marei, Turkish-Iranian competition for control of Iraq after 2003, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya for Printing, Publishing and Distribution, 1st Edition, Baghdad, Iraq, 2014.
20. Kamel, Marwan Awni and Ahmed Mishaan Najm, The Turkish Strategy towards the Middle East, A Study in the Light of Regional Change Factors, Tikrit Journal of Political Science, No. 11, 2017.

21. Obaid, Mona Hussein, Iraqi-Turkish relations and their impact on the stability of Iraq, Journal of International Studies, Issue (60), 2015.
22. Al-Kaka'i, Waheed Anaam, Turkey's geostrategic location and its importance to the European Union, Dar Al-Majd for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2016.
23. Saleh, Yusra Mahdi, The Strategic Dimensions of the Turkish Role in the Map of International and Regional Balances of Power, Journal of Political Science, Issue (57), 2019.

The new Turkish policy towards Iraq after 2017 (a geopolitical study)

Eng. Suhair Salah Mahmoud Taqi
Ministry of Education
Baghdad Education Directorate
Rusafa First

Abstract

This research deals with the new Turkish policy towards Iraq after 2017, a geopolitical study, as a result of the changes that occurred in the political, economic and security situation in Iraq after 2017, which made the relations between the two countries take another, more positive curve than the previous one, through which Turkey tried to strengthen relations with the central government in Baghdad, especially since one of the most important constants in the Turkish policy towards Iraq is the failure to establish a Kurdish state in northern Iraq, as well as the strong economic relations that bind the two countries.

.

Keywords: Iraq, Turkish politics, geopolitics, water issue, Ilisu Dam, Gap project, future scenes